ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار اتفاقيات جامعة الدول العربية

مرزوقي آمال
طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بن أحمد، وهران2

مقدمة

تأسست جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية عام 1945، وهي تضم 22 دولة عربية عضو من غرب آسيا وشمال إفريقيا، بهدف توحيد الوطن العربي من خلال العامل الجغرافي وعوامل التضامن الاجتماعي المشترك بين هذه الدول وحفظ السلم والأمن العربيين، وتعزيز التعاون بين دول الأعضاء، وتنسيق سياستها، والحفاظ على مصالحها المشتركة، وصيانة استقلالها وسيادتها إضافة إلى تسوية المنازعات بين الدول العربية بطريقة سلمية.

كما أكدت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية أنه إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر، أن الجامعة تعمل وتسعى إلى التعاون بين الدول العربية في مجالات أخرى كالشؤون الاقتصادية والعسكرية التي نصت عليها اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، والشؤون المالية والتبادل التجاري، وشؤون الثقافة والصحة وحماية البيئة[1].

وعلى غرار المنظمات الدولية الأخرى، تلعب جامعة الدول العربية دورا هاما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، لما يحتله موضوعنا من

[1] سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة -انشاء الجامعة وأهدافها، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، 2011، ص 291.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

مكانة مهمة في العلاقات الدولية، ولما يمثله تلوث البيئة من أخطار جسيمة على حياة البشرية.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن اهتمام جامعة الدول العربية بالبيئة يعتبر أمرا حديثا بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى، التي أعطت الأولوية لموضوع حماية البيئة وعناية خاصة به، إذ يعتبر الاهتمام بحماية البيئة في الآونة الأخيرة قد ازداد بشكل كبير، لما للبيئة من علاقة وطيدة بحقوق الإنسان، وبحقه في الحياة والتنمية المستدامة والأمن البيئي[1]، وحقيقة أن جامعة الدول العربية لم تكن تهدف في المقام الأول إلى حماية البيئة، إذ هي منظمة إقليمية ذات طابع سياسي قومي، انشئت قبل التأسيس الأمم المتحدة بأشهر، في وقت لم تخص موضوعات حماية البيئة بالاهتمام اللازم على المستوى الدولي.

لكن بعدما شهده الوطن العربي من تعرضه لتلوث بيئي كبير بسبب استخراج النفط وما تسببه الناقلات من تلوث للمياه، والانفجار السّكاني والتصحر، بدأ العمل العربي المشترك في حماية البيئة والتنمية المستدامة والانخراط في الاتفاقيات الدولية[2].

حاولت جامعة الدول العربية وضع أساس قانوني يتيح لها الفرصة للتصدي لمواجهة الأخطار البيئية، عن طريق التخطيط لتنمية متكاملة، كما مثلت إطارا مناسبا لبذل الجهود المختلفة من أجل حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تملك الجامعة العديد من الآليات والأجهزة التابعة لها التي تمكنها بالقيام بهذه المهمة والتخصص لها، إضافة إلى إبرام المعاهدات

[1] Jacquemont, pierre, le dictionnaire du développement durable, sciences humaines, France, 2015.

[2] عبد الله علي عبدو، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية الإقليمية المتخصصة، دار قنديل للنشر، الأردن، 2011، ص 378.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

والاتفاقيات الدولية في هذا المجال، حيث تبنت الجمعية العامة إعلان أبوظبي وأكدت على أهمية التشاور والتنسيق العربي لمؤتمرات قمة الأرض والمشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي[1].

فتتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة في إيجاد الإطار القانوني الكفيل للمحافظة على البيئة في نطاق عمل جامعة الدول العربية وتفعيل دورها من خلال إنشاء الآليات الدولية في مجال إدارة البيئة في الوطن العربي، وتجسيد تطوير مفهوم حماية البيئة في الوطن العربي إلى تحقيق التنمية المستدامة؟

المبحث الأول: الإطار الهيكلي لحماية البيئة في إطار جامعة الدول العربية

يحتل موضوع البيئة مكانة مهمة في العلاقات الدولية، لما لهذا الموضوع من أهمية في ربط العلاقة بين الإنسان والبيئة، التي تعتبر علاقة فطرية وأزلية طالما أن البيئة هي الإطار التي يحصل الإنسان منه على مقومات حياته من الموارد البيئية وأنظمتها، وتقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية بما فيما المنجزات العلمية والتكنولوجية وذلك من أجل تلبية الاحتياجات البيئية، ويقاس مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع من خلال ما تحدثه التنمية من تغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة الدخل القومي[2].

وعليه فهناك علاقة وثيقة بين التنمية والبيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية، كما هناك تقارب بين المصطلحات البيئية والطبيعة والتلوث، لما تحدثه التنمية

[1] إعلان أبوظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي، مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان، بتاريخ 27 و28 مارس 2001، الموقع الرئيسي للجامعة الدول العربية.
[2] عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية، الطبعة الثالثة، دار الهومه، الجزائر، 2016، ص 187.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

السريعة من تلوث لموارد البيئة، فتكاليف حماية البيئة تضاعفت في السنوات الأخيرة وزاد اهتمام المنظمات الدولية كانت أو إقليمية بها، الأمر الذي أدى إلى وضع إطار قانوني داخل جامعة الدول العربية من خلال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، ومجلس وزراء العرب المسؤولين عن الشؤون البيئة إضافة إلى الآلية العربية الإقليمية المعتمدة داخل منظومة الجامعة للتنسيق والتعاون في المجالات البيئية والتنمية المستدامة[1].

المطلب الأول: مجلس وزراء العرب المسؤولين عن الشؤون البيئية

تشمل منظومة جامعة الدول العربية إضافة إلى مجلس الجامعة على المستوى القمة، ثلاثة عشر مجلسا وزاريا متخصصا وخمس عشرة منظمة عربية متخصصة وخمسة مؤسسات تمويل عربية.

يعتبر مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة الآلية العربية الإقليمية المعتمدة من الدول العربية للتنسيق والتعاون في كافة مجالات البيئية، وهو العنصر الأكثر فاعلية في جامعة الدول العربية لإدارة وحفظ البيئة بشكل عام، له طابعه الخاص الذي يميزه عن المجالس الوزارية العربية الأخرى، ذلك لأن موضوع البيئة الذي يهتم به يتقاطع مع كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر هذا الأخير من أنجح المجالس الوزارية المتخصصة من خلال مجموعة أعماله في واقع العمل العربي المشترك[2].

الفرع الأول: النظام القانوني لمجلس الوزراء العرب المكلفين بالبيئة

[1] Pneur, droit de l'environnement, Dalloz, 1991, p.20.
[2] محمد الإدريسي، من أجل مدينة عربية بيئية ومستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد 451، الصادرة في 2016/09، ص من 114 إلى 123.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

وافق مجلس جامعة الدول العربية على النظام الأساسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون البيئية بموجب قراره رقم 4738 في دورته العادية 88 بـ 22 سبتمبر 1978، ينشأ في نطاق الجامعة مجلس يتألف من الوزراء المسؤولين عن البيئة، حيث لم يحدد هذا القانون الأساسي عدد الوزراء[1]، كما يعقد المجلس اجتماعات في مقر جامعة الدول العربية، ويعقد اجتماعا دوريا مرة كل عام بناءا على دعوة الأمانة العامة للجامعة[2].

يعالج المجلس في دوراته الأزمات البيئية العربية سواء كانت طبيعية أو بفعل الإنسان، التي تعيق وبشكل واضح التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتدمر البنى التحتية للاهتمام الإقليمي لأولويات البيئة، ويكون اجتماع المجلس في دوراته صحيحا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتتخذ القرارات بأغلبية الدول الأعضاء المشاركة في التصويت[3]، يختص مجلس وزراء العرب بإقرار مشروع جدول أعماله وتشكيل لجنة فنية ممن يرى الاستعانة بهم من الخبراء والمستشارين لتقديم دراسات أو تقارير أو بحوث في شؤون البيئة تدخل في إطار تحقيق أهداف المجلس، بما في ذلك وضع استراتيجية عربية لإدارة البيئة وحمايتها وذلك بعد تشخيص وتحديد المشاكل البيئية الرئيسية في الوطن العربي وأولويات العمل اللازم لمواجهتها والعمل على وضع وتعزيز وتوحيد المواصفات والمقاييس اللازمة للتقويم البيئي.

إضافة إلى العمل على إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعلها جزءا لا يتجزأ من التنمية، وتشجيع دول الأعضاء على إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن حماية وصون وتحسين البيئة[4]، كما يتولى المجلس مهمة تنسيق جهود الدول العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة

[1] المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة.
[2] المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة.
[3] المادة السابعة من النظام الأساسي لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة.
[4] أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومه، الجزائر، 2015، ص 94.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

العربية، وإعداد تقارير دورية ترفع إلى مجلس جامعة الدول العربية تتضمن بيانا بحالة التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة[1].

الفرع الثاني: نشاطات مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة

ارتأى المجلس أن يركز نشاطه على رسم السياسات والاستراتيجيات في إطار خصوصيات أوضاع الدول العربية وأنماط السلوك والقيم السائدة والموارد المتاحة ونوعية المشاكل البيئية في الوطن العربي حيث عقد في تونس سنة 1986 «المؤتمر الوزاري العربي الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية»[2]، وهو أول مؤتمر عربي يناقش قضية التداخل بين البيئة والتنمية، والذي تضمن المبادئ الأساسية للتعاون العربي والدولي في مجال حماية البيئة، ومن أهم النتائج الإيجابية للمؤتمر إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة[3]، أقر المجلس في أول اجتماع له سنة 1987 برامج الإعلان العربي عن البيئة والتنمية إلى مجالات تعاون مشتركة بين الدول العربية، ووضع أولويات لتنفيذها، وركز اهتمامه بثلاث قضايا ذات أولوية وهي مكافحة التصحر ومكافحة التلوث ونشر الوعي البيئي.

استمر عمل المجلس تحضير المؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية لـ « ـريودي جانيرو» Rio de Janeiro 1992، وصدر عن المجلس في سبتمبر 1991 البيان العربي عن التنمية وآفاق المستقبل وحدد الخطوط العريضة للعمل

[1] تم إضافة « التنمية المستدامة » بموجب قرار الجامعة رقم 6404 في 04 مارس 2004.
[2] قرار مجلس الجامعة رقم 4738 المؤرخ 22/09/1987 في شأن الموافقة على النظام الأساسي المجلس والمجلس مكتب التنفيذي يتكون من سبعة وزراء، ينتخبون من قبل المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويعقد اجتماعاته مرتين في العام.
[3] ممدوح حامد عطية، إنهم يقتلون البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 1998، ص 57.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

البيئي في الوطن العربي، وتم تعزيز البيان في ماي 1992 بوثيقة تضمن محاور وبرامج العمل العربي للتنمية المستدامة[1].

قام المجلس بتعزيز القدرات العربية وتنسيق المواقف من منطلق التزام الدول العربية بالقيام بمسؤولياتها في الحفاظ على البيئة في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية.

حرص المجلس في برامج عمله على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر والاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي، والاتفاقية الدولية الخاصة بتغيير المناخ، واتفاقية نقل النفايات الخطرة والتخلص منها.

كما بادر المجلس في عام 2001 بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية وشارك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002، اعتمدت القمة العربية المنعقدة بتونس 2004 المبادرة العربية للتنمية، واعتمدت قمة الجزائر 2005 مخطط تنفيذها، وتم إشراف عام من طرف مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة على تنفيذ المبادرة من خلال لجانها المتخصصة.

المطلب الثاني: قسم البيئة والتنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية الدولية

تتكون الأمانة العامة للجامعة الدول العربية من عدة قطاعات بما في ذلك قطاع الشؤون القانونية والشؤون السياسية الدولية وقطاع الشؤون الاقتصادية الذي بدوره يضم إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية.

تنقسم إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية بأمانة جامعة الدول العربية إلى ستة أقسام هي:

[1] ويقصد بالتنمية المستدامة مراعاة المحافظة على البيئة في إعداد مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

1قسم البيئة والتنمية المستدامة، 2. قسم الاتفاقيات البيئية الدولية، قسم العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، 3. قسم الأرصاد الجوية والترصيد المناخي، 4. قسم الإسكان والتنمية المحلية، 5. قسم المياه.

الفرع الأول: قسم البيئة والتنمية المستدامة

يقوم قسم البيئة والتنمية في جامعة الدول العربية بتنفيذ المهام العامة لقطاع البيئة في مجال العمل العربي المشترك والعمل الدول، فضلا على متابعة أعمال الإدارة المختصة والنظر في الموضوعات التي يناقشها مجلس الجامعة، ويقوم هذا القسم بمتابعة وتنفيذ مخطط مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، كما يقوم بتعزيز تطبيق وتطوير قدرات الدول العربية للإدارة الفعالة للكوارث وحالات الطوارئ ومتابعة قضايا الصحة والإعلام البيئيين.

يدرس هذا القسم الأوضاع البيئية في الدول العربية ويقوم بتطبيق حملة المؤشرات البيئية المعتمدة والتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: قسم الاتفاقيات البيئية الدولية

يختص قسم الاتفاقيات البيئية الدولية بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال الفريق العربي والمعني بالاتفاقيات البيئية وهناك فريقين رئيسيين:

1. الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالكيماويات والمواد الخطرة.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

2. الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي[1].

ويقوم قسم الاتفاقيات البيئية الدولية بإعداد مشاريع جدول الأعمال لكل من الفريقين الذي سلف ذكرهما، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ذات الصلة بالاتفاقيات، كما يقوم بمتابعة وتنفيذ البرامج والأنشطة ذات العلاقة وبالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية وعقد اجتماعات تنسيقية للمجموعة العربية وإعداد تقارير بشأنها.

المبحث الثاني: خصوصية المشاكل البيئية في الوطن العربي ومعالجتها

تزايدت خطورة التلوث واختلال البيئي في العالم العربي، عن طريق التحولات الصناعية وتوسيع الصناعات الكيميائية واستخراج النفط، حيث قادت العولمة إلى ظهور جملة من المشاكل البيئية فضلا عن تكريس مشاكل أخرى واتخاذها أبعادا جديدة تنامت على المستوى العربي[2].

ركزت الجهود العربية من خلال جامعة الدول العربية في مجال حماية البيئة على تأكيد حقيقة قضايا البيئة التي لم تعد محصورة في نطاق المسائل الداخلية للدول، كما هو متعارف عليه في قواعد القانون الدولي التقليدي، بل تنامى الاهتمام الدولي والعربي بالبيئة ومشاكلها من خلال إقرار اتفاقيات دولية تتضمن الأدوات التنظيمية

[1] يقصد بالتنوع البيولوجي جميع الكائنات الحية النباتية والحيوانية.
[2] محمد حسان عوض وأحمد حسن شحاتة، التلوث البيئي خطر يهدد الحياة، مكتبة الدار العربية، 2012، ص 229.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

وبرامج العمل الضرورية لتوفير وضمان بيئة متوازنة ومستقرة لفائدة الأجيال القادمة[1].

المطلب الأول: آليات جامعة الدول العربية للتعامل مع خصوصيات المشاكل البيئية في الوطن العربي

باتت قضية التلوث البيئي من الأولويات التي تشغل حكومات الدول العربية وجامعة الدول العربية، وتختلف المشاكل البيئية والتحديات التي تواجه البلدان العربية من دولة إلى أخرى نظرا للظروف الطبيعية وحجم البلدان العربية من دولة إلى أخرى نظرا للظروف الطبيعية وحجم وتنوع الموارد المتاحة وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية والنظم الاجتماعية.

فاعتمدت الدول العربية على أساليب التنمية السريعة والتي بدورها تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة التي لا تتلاءم مع الظروف البيئية، كما أن سياسات توفير الخدمات يتم بصورة لا تتكافئ مع المجتمعات الحضرية ومعطياتها مما تؤدي إلى زيادة معدل التدهور البيئي[2].

الفرع الأول: تشخيص المشاكل البيئية في الوطن العربي

يمكن تقسيم المشاكل البيئية إلى نوعين، إحداهما يأتي نتيجة لبطء التنمية وانتشار الفقر، والآخر يأتي نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع المرتبط بالتطور التقني

[1] مي جودي وريم فياض وعباس الزيّن، التدهور البيئي في الوطن العربي - التحدي لاستدامة الحياة ، مجلة المستقبل العربي، العدد 419، 01-2014، ص من 74 إلى 94.
[2] أحمد الراشيدي، الحماية الدولية للبيئة - الجوانب القانونية والتنظيمية -، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص 37.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

والعلمي المؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك، وتزايد الإنتاج وبالتالي زيادة تلوث البيئة[1].

قامت جامعة الدول العربية بتشخيص المشاكل البيئية في الوطن العربي وتبيان نوعيتها، ولعل أهم ما يواجه الوطن العربي من مشاكل بيئية هي مخلفات الصناعة الاستخراجية النفطية التي تؤدي إلى نفث الغازات السامة مثل أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين المسببة لتهاطل الأحماض التي تسبب الإحتباس الحراري وتغيير المناخ، وهذا ما شهدته الدول العربية في صنف 2015 خاصة في العراق وسوريا[2]، كما تسببت الناقلات البترولية الضخمة في تلوث البحار والسواحل العربية حيث يعتبر التلوث بالنفط أهم أنواع التلوث في البحر الأحمر وخليج المدن خاصة منطقة الخليج السويس حيث تلوثت الشواطئ ببقع النفط وتسربه إليها، أما فيما يخص منطقة البحر الأبيض فالتلوث بها قليل بالمقارنة مع الخليج العربي والبحر وخليج عدن ورغم ذلك تتلقى المنطقة متوسط 17 بالمئة من التلوث النفطي العالمي[3] ولعل أهم قضية تلوث نفطي هي القصف الإسرائيلي لمرفق التخزين المواد البتروكيميائية في حرب لبنان 2006، أدى إلى تسرب ضخم في البحر الأبيض المتوسط[4].

تنحصر أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها البلدان العربية هو الطبيعة الصحراوية لمعظم مناطقها الذي ينتج عنها مشكلة التصحر وحدة الجفاف المستمر، حيث تقدر الأراضي المحددة بالتصحر بحوالي 10 بالمئة من مجمل مساحة الوطن العربي، منها 50 بالمئة في السودان و40 بالمئة في بلدان المغرب العربي 10بالمئة

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي – الفرص والتحديات -، دار دجلة للطبع، الأردن 2013، ص 216.
[2] مشكلة تلوث البيئة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 33، تمت المعاينة يوم 01 جوان 2017، على الساعة 13:57، على الموقع www.arab-api.org .
[3] التلوث البحري في المنطقة العربية، 2004، تمت المعاينة بتاريخ 01 جوان 2017، على الساعة 14:25، على الموقع www.yabeyrouth.com .
[4] مي جودي وريم فياض وعباس الزيّن، المرجع السابق، ص 58.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

في بلدان المشرق العربي[1]، كما تعاني البلدان العربية من تلوث الموارد المائية وذلك بسبب الإفراط في استعمال الأسمدة والمبيدات، وتوجيه مجاري الصرف الصحي بالمدن ونفاياتها الكيميائية نحو الأنهار والمناطق الفلاحية، وما زاد الأمر تفقما هو الانفجار السكاني وما نتج عنه من طلب متزايد على المياه[2].

وقد كانت الصراعات في المنطقة العربية آثار ضخمة في البيئة والصحة العامة ومن نتائج النزاعات العربية حرب الخليج الثانية وحادثة احتراق آبار النفط الكويتية أثناء حرب الخليج 1991 وهي تعتبر من أكبر الحوادث البيئية في العالم، حيث أدى حرق 727 بئر نفطي من طرف القوات العراقية إلى انبعاث كمية كبيرة من الغازات السامة والدخان على مدى ثمانية أشهر[3] ، ضف إلى ذلك أنشطة القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي وما تقوم بتخزينه من مواد اليورانيوم المؤكسد ويورانيوم الغلورين، المصنفين على أنهما من أشد الغازات خطورة من شأنهما أن يسببا خطر على البيئة الطبيعية في البحار والمنطقة العربية[4] إضافة إلى التجفيف المتعمد للمستنقعات الجنوبية في العراق من قبل نظام صدام حسين أثناء مطاردته للمتمردين ألحق ضررا بالنظام البيئي، والنتائج الكارثية السيئة الناجمة عن الحرب في سوريا[5] التي تستجيب تقييم البيئة ما بعد الصراع وسبل .

كل هذه المشاكل البيئية النوعية الخاصة بالعالم العربي تؤدي إلى تدهور الحياة النباتية والحيوانية والمناخية، إضافة إلى الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية على البلدان العربية مما دفع جامعة الدول العربية إلى بذل الجهد للانضمام إلى

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع السابق، ص 212.
[2] فوجيل، البيئة والفقر والتنمية المستدامة، مجلة الخبر، العدد 1992، 16 جوان 1997، ص15.
[3] حرائق آبار النفط الكويتية، تمت المعاينة بتاريخ 01 جوان 2017، على الساعة 14:13، على الموقع www.wikipedia.org .
[4] مجاهدي إبراهيم، موقف القانون الدولي من الاستخدامات الضارة للطاقة النووية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2010، ص من 291، 338.
[5] بوسماحة الشيخ، تحديات العالم والوطن العربي للمشكلات البيئية، مجلة القانون العقاري والبيئة، الصادرة بتاريخ فيفري 2014، مستغانم، ص 58.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

الاتفاقيات البيئية الدولية بهدف حماية البيئة والتنمية، وفي هذا الصدد أصدرت جامعة الدول العربية قرارات تتعلق بإعداد استراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وسير أعمال آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

الفرع الثاني: قرارات جامعة الدول العربية في مجال حماية البيئة

أصدرت جامعة الدول العربية عدة قرارات عربية خاصة بالبيئة والتنمية في دورات مجلس وزراء العرب المكلفين بالبيئة وذلك بمقر الأمانة العامة للجامعة[1]، وتركزت أهم قرارات جامعة الدول العربية على متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية التنموية، الاقتصادية والاجتماعية[2] حيث كلف المجلس بالاستمرار في متابعة البرنامج التنفيذي للقمم العربية التنموية ودعوة الهيئة العربية للطاقة الذرية إلى استكمال الدراسات حول تأثير كل من مفاعل ديمومة الإسرائيلي ومفاعل بوشهر الإيراني على المنطقة العربية وبيئتها، ومتابعة رصد التلوث الإشعاعي في المناطق الحدودية مع إسرائيل وتأثيرها على المنطقة العربية وبيئتها[3]، كما قرر المجلس دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الإقليمي لغرب آسيا إلى إصدار تقارير لتوقعات البيئة في الوطن العربي واعتماد خطة العمل العربية المشتركة لتحقيق التربية من أجل التنمية المستدامة وتعميم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء[4]، وكذا اعتماد خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغيير المناخ وتشكيل فريق عمل فريق عمل متابعة خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغيير المناخ يضم في عضويته رؤساء اللجان الوطنية للمناخ ونقاط الاتصال الوطنية لتغيير المناخ في الدول العربية

[1] حيث عقد مجلس وزراء العرب المكلفين بالبيئة 28 دورة بمقر الأمانة العامة للجامعة آخرها انعقدت في 17 نوفمبر 2015، التي عقدت بمقتضى قرار رقم 493 د. ع 27، 2015/11/19.
[2] قرار مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة، قرار رقم 438، د. ع 26، 2014/11/09.
[3] قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، قرار رقم 467، د. ع 27، 2015/11/19.
[4] قرار المجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة، قرار رقم 475، د. ع، 2015/11/19.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

والجزائر المتخصصين بتغيير المناخ في المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة[1].

وتثمين جهود التحرك العربي في مفاوضات تغيير المناخ والتأكيد على المشاركة الفعالة للدول العربية والأمانة الفنية للمجلس في مفاوضات تغيير المناخ والالتزام، بالموقف العربي الموحد[2] وذلك من خلال اتفاقية مؤتمر الأطراف 22 لتغيير المناخ التي انعقدت بالمملكة المغربية في باريس في ديسمبر 2015[3].

كما قرر المجلس دعوة المنظمات العربية والإقليمية والدولية وخاصة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى الاستمرار في التنسيق والتعاون مع جمهورية السودان لمواجهة التدهور البيئي في السودان وبناء القدرات وفق المستجدات البيئية[4]، والطلب من الدول العربية والمنظمات العربية الإقليمية والدولية بتقديم المساعدة الفنية اللوجستية لدولة ليبيا واليمن، بتوفير ودعم المساعدة لبناء وتعزيز القدرات للحد من تدهور البيئة والسيطرة على التلوث وتنفيذ المشاريع البيئية في ظل الظروف الاستثنائية المضطربة والأوضاع الاستثنائية المتردية والصعبة.

المطلب الثاني: تنسيق الجامعة الدول العربية مع المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة

[1] علي مراح، مساعي برتوكول كيوتو مطلب ضروري لكل العالم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 01، الصادرة بتاريخ مارس 2010، ص من 437 إلى417.
[2] قرار مجلس وزراء العرب المكلفين بشؤون البيئة، قرار رقم 478، د. ع 27، 2015/11/19.
[3] أصبح أول تطبيق ملزم للاتفاقية من خلال بروتوكول كيوتو 1997 دخل حيز التنفيذ سنة 2005، صدق عليه 192 دولة طرف وحل محله مؤتمر الأطراف بكوبنهاغن في 2009.
[4] مارك هوتسغارد، جدار أخضر لمكافحة التصحر في افريقيا، لومند ديبلوماتيك، العدد 11، الصادرة في نوفمبر 2011، ص من 46 إلى 48.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

نجح مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة في تنفيذ أولوياته لحماية البيئة وذلك بالتنسيق والتعاون الفعال مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة وإيجاد الآليات المؤسساتية المناسبة، حيث شكلت مجمل هذه المنظمات الآلية والإطار البيئي الملائم لتوحيد الجهود الدولية في مجال حماية البيئة من خلال الأنشطة والبرامج والمشاريع في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ويتم التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات الأخرى في دعم بناء القدرات في دول المنطقة العربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة على النحو التالي:

الفرع الأول: التنسيق مع برامج الأمم المتحدة

تشكل منظمة الأمم المتحدة أكبر منظمة ذات بعد كوني استراتيجي وحيوي لحماية البيئة، حيث أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب مؤتمر ستوكهولم 1972 برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره هيئة فرعية للجمعية العامة[1].

ويتم تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالبيئة حيث شكلت قمة ريودي جانيرو 1992 تحولا نوعيا في مسار المفاوضات البيئية متعددة الأطراف[2] وفي اكتساب المجلس معرفة أكثر بخصوصيات المنطقة العربية والعلاقات المتشابكة بين البيئة والتنمية، وصدر عن المجلس بيان العربي للبيئة والتنمية الذي حدد الخطوط العريضة للعمل البيئي العربي.

استحدثت جامعة الدول العربية الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لغرب آسيا، واللجنة

[1] انظر المبدأ 24 من إعلان ستوكهولم.
[2] شكراني الحسين وحلمي كمال، تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، الصادرة في أكتوبر 2012، ص من206 إلى 216.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «لاسكوا»[1] من خلال دعوة الدول العربية إلى إعداد مخططاتها الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعتمدة على المستوى الوطني وتحديثها من خلال التنمية المستدامة حتى عام 2030، حضرت الجامعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002، حيث تم تعديل النظام الأساسي لمجلس الوزراء العرب المكلفين بالبيئة وإدراج التنمية المستدامة في محتواه في 2003، وارتأت الجامعة التركيز على أنماط السلوك والقيم السائدة والموارد المتاحة ونوعية المشاكل البيئية، وأكد على ذلك كل من إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، والإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة 2001.[2]

كما اعتمدت جامعة الدول العربية على تقرير وتوصيات الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة[3]، حيث أنشأت الجامعة المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع « اتفاقية بازل »[4] وذلك بمقتضى قرار مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم 442، دع 26، 2014/11/09.

وأعدّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة خارطة الطريق لجودة الوقود في المنطقة العربية لتهيئة سياسات تعزيز جودة واقتصاديات وقود المركبات بالدول العربية من أجل هواء أنظف، والذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 24 و25 نوفمبر

[1] ESCWA هي لجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة، تأسست في 09 أوت 1973، تنسق أنشطتها مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

[2] قرار مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة، قرار رقم 439، د. ع 26، 09 /2014/11، وانظر عبد الرزاق جلبي، علم الاجتماع والتنمية المستدامة: المقومات والمؤشرات، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011، ص 41.

[3] نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، دار حامد للنشر، عمان، 2016، ص 319.

[4] « اتفاقية بازل » 21 مارس 1984 المتعلقة بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية « روتردام » 1998 المتعلقة بشأن المواد الكيميائية الخطرة والمتجارة فيها.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

2014، حيث طلبت جامعة الدول العربية الدول الأعضاء فيها المصادقة على « اتفاقية ميناماتا » بشأن الزئبق[1]، كما تمت موافقة جامعة الدول العربية في الاجتماع 17 للفريق العربي المعني بالاتفاقيات البيئية الدولية على الاتفاقية البيئية الدولية المعنية بالتصحر والتنوع البيولوجي.

كما اعتمدت جامعة الدول العربية اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ والمعروفة باتفاقية كوينهاغن، حيث كلت جامعة الدول العربية الإطار السياسي التنسيقي لمواقف الدول العربية التي تعاونت في المفاوضات مع مجوعة الدول الـ77 والصين.

وشكل « الإعلان العربي حول التغيير المناخي » الصادر عن مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة في دورته 19 المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 5 و6 ديسمبر 2007 نقلت نوعية حقيقية في الموقف الرسمي العربي لمكافحة تغيير المناخ وأولويات التفاوض في كوينهاغن[2].

الفرع الثاني: التنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة

يهدف مجلس الوزراء العرب المكلفين بالبيئة بالدرجة الأولى إلى وضع استراتيجية عربية لإدارة البيئة وحمايتها وتكوين إطار للاستراتيجيات القطرية في هذا المجال وإعداد خطط وبرامج ومشروعات العمل العربي المشترك في شؤون البيئة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية ذات العلاقة.

[1] حيث صادقت على « اتفاقية ميناماتا » الدول العربية الآتية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، فلسطين، الإمارات واليمن.
[2] عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية – الأسباب المخاطر ومستقبل البيئة العالمي-، دار الخلدونية، 2011، ص 286.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

ركز المجلس أولوياته المتعلقة بالبيئة من خلال التنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة، لما كان لهذه المنظمات من دور حيوي ومحوري في الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد وفي تعزيز التعاون العربي في مجالات التنمية المستدامة التي تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال إعلان أبوظبي عن مستقبل العمل العربي، والإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة 2001[1].

كما يتم التنسيق والتعاون فيما بين جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أنشأت في 1981 بالرياض، حيث اعتمدت اتفاقية حفظ وحماية الحياة البرية والموارد الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تعتبر الهيئة العامة للبيئة نقطة الوصل بين المنظمتين.

كما تتعامل جامعة الدول العربية مع المنظمات العربية المتخصصة بالبيئة كالهيئة العربية للطاقة الذرية، المنظمة العربية لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، « أكساد » الشبكة العربية للبيئة والتنمية « رائد »، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، الاتحاد العربي للشباب والبيئة والمنتدى العربي للبيئة والتنمية «أفد».

حيث يقوم مجلس وزراء العرب المكلفين بالبيئة بدعوة المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني شركاء المجلس، تعميم الأنشطة التي تقوم بها على الجهات المعنية في الدول العربية، وكذا يكلف مجلس الوزراء العرب المسؤولين على البيئة الأمانة العامة الفنية للمجلس بالمشاركة في أنشطة المنظمات العربية المتخصصة وإعداد تقارير تعرض على المجلس في دوراته.

[1] علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار حامد للنشر، الأردن، 2011، ص 337.

ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

الخاتمة

لا شك أن جامعة الدول العربية حققت نجاحات نسبية على المستويات السياسية، المؤسساتية، التشريعية والتقنية من خلال تنفيذ المبادرة العربية للتنمية المستدامة، بجانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والتعاون و الانفتاح مع المنظمات الإقليمية المتخصصة، ومع دول أخرى، وإنشاء مرافق البيئية في الوطن العربي، وتأمين بيئة اقتصادية وتشريعية مواتية لتشجيع الاستثمار الخاص العربي والأجنبي في البيئة في الوطن العربي. إلاّ أن دور جامعة الدول العربية في حماية البيئة لن يكون فعالا إلا إذا تعاونت مع الدول العربية، من خلال وضع أطر وطنية لتحقيقها وتتحمل مسؤولياتها الناجمة عن الأخطار البيئية، لذلك فإن متابعة الجامعة العربية للأوضاع البيئية على الصعيد الإقليمي يستند أساسا على دعم القدرات الوطنية الذاتية وتطويرها، وبذلك تبقى الجامعة كإطار إرشادي وتوجيهي تهتدي بها الدول عند وضع مقاسيها الوطنية.

للإحالة لهذا المقال :

مرزوقي آمال : " حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار اتفاقيات جامعة الدول العربية"، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، المجلد 04، العدد 02، السنة 2017 ،ص ص (92- 110).